

الإخوان المسلمون في العالم العربي ٢٠٢٢ .. تقدير موقف



الكتاب المشاركون:

خالد بشير
ابراهيم غرايبة
سامح اسماعيل
منتصر حمادة
مسلم عبد الودود



خالد بشير
كاتب أردني

الإخوان المسلمون في بلاد الشام.. تقدير موقف



في الأردن... إلى أيّ مدى وصل الانحسار؟

في تموز (يوليو) ٢٠٢٠ أصدرت محكمة التمييز الأردنية قراراً باعتبار «جماعة الإخوان المسلمين» منحلّة حكماً، وغير موجودة أصلاً؛ وذلك لعدم قيامها بتصويب أوضاعها القانونية وفقاً للقوانين الأردنية. وجاء القرار كخاتمة لمسار بدأ

تشهد دول بلاد الشام الع (سوريا، والأردن، وفلسطين، ولبنان) تحولات مهمّة مع دخول العقد الـ٣ من القرن الـ٢١، تأتي ضمن أزمات مركّبة تشمل؛ الأبعاد السياسية، والاقتصادية، والاجتماعية، والثقافية. وإزاء هذه التحوّلات تحاول الجماعات الإسلامية، الموصوفة بكونها تمثّل امتداداً لـ «الإخوان المسلمين»، التكيّف وإعادة التموضع وضمان استمرارية الحضور والتأثير.

«ازدادت وتيرة التوجه من قبل الإخوان في الأردن نحو العودة إلى «الشارع»، خلال العامين الأخيرين، عبر المشاركة في التحشيد للمظاهرات في إطار التفاعل مع التطورات في فلسطين»

وفي العام نفسه ٢٠٢٠، برزت أزمة حلّ مجلس نقابة المعلمين، التي انتهت بقرار حلّ النقابة نهاية العام، كواحدة من تجلّيات العلاقة المضطربة بين الدولة وجماعة الإخوان المسلمين؛ فمع تصاعد أحداث الأزمة اتهم وزير التربية والتعليم آنذاك تيسير النعيمي، في معرض تفسير قرار إغلاق النقابة مدة عامين، إدارة النقابة بأنّها «توظّف قضايا المعلمين لخدمة أجندات حزبية».

قبل أعوام، وبالتحديد منذ تأسيس جمعية جديدة باسم «جماعة الإخوان المسلمين»، في آذار (مارس) ٢٠١٥، بقيادة المراقب العام السابق للجماعة عبد المجيد ذنيبات، والتي سحبت التمثيل القانوني للجماعة الأم مع اعتراف الدولة بها، واعتبرت الجماعة القديمة غير مرخصة. وفي نيسان (أبريل) ٢٠١٦ قررت الحكومة الأردنية حظر جماعة الإخوان المسلمين، وأغلقت مقرّاتها.



في تموز (يوليو) ٢٠٢٢ أصدرت محكمة التمييز الأردنية قراراً باعتبار «جماعة الإخوان المسلمين» منحلّة حكماً

«بالرغم من قرار مقاطعة «حماس» انتخابات المجالس النيابية، فإنّ هناك شخصيات قيادية من الحركة شاركت في هذه الانتخابات بشكل شخصي أو تحت تسمية «مستقلين»»

السياسية للجماعة، بياناً تحدث خلاله عن مخرجات اللجنة الملكية لتحديث المنظومة السياسية، وأكد أنّ مخرجات اللجنة الملكية المتعلقة بقانوني الأحزاب والانتخاب خطوة إيجابية ينبغي البناء عليها.

وفي نهاية العام ٢٠٢١، برزت عودة الإسلاميين للصراع المُحتدم للاستحواذ على نقابة المهندسين، وزجّهم بكلّ القوة لإسقاط التعديلات على قانون النقابة، في سياق المواجهة مع التيار المُسيطر عليها المحسوب على القوى القومية واليسارية. ومن ثم في شباط (فبراير) ٢٠٢٢، خسر الإسلاميون انتخابات فروع نقابة المهندسين في المحافظات؛ إذ أعلنت القائمة النقابية الممثلة للإسلاميين الانسحاب من انتخابات مجالس الشعب الهندسية وانتخابات مجلس نقابة المهندسين في مراحلها التالية، وهي النقابة التي كانت تُعتبر بمثابة أكبر معقل لهم بعد سيطرتهم عليها نحو ربع قرن، وجاء الانسحاب مقترناً باتهامات للجهات الرسمية بالتلاعب في النتائج لصالح التيار المناوئ لهم.

وأخيراً، في آذار (مارس) ٢٠٢٢، قرر حزب جبهة العمل الإسلامي عدم المشاركة

في الانتخابات البرلمانية التي جرت في تشرين الثاني (نوفمبر) ٢٠٢٠، لم تحصد الجماعة، ممثلة في «التحالف الوطني للإصلاح»، سوى (٦) مقاعد، لتخسر بذلك نحو ثلثي عدد مقاعدها التي حصلت عليها في الانتخابات التشريعية السابقة (١٦) مقعداً. ثم مُنيت الجماعة بانتكاسة أخرى حين فشلت في تسجيل حضورها ضمن أيّ من اللجان النيابية الـ(١٥)، وبالتالي باتت عملياً خارج المعادلة البرلمانية؛ إذ لم تستطع الجماعة تشكيل تحالفات، وهو ما يفرضه النظام الداخلي للمجلس النيابي الذي يشترط تمثيل (١٠٪) من إجمالي أعضاء المجلس، وآلت معظم اللجان إلى النواب الجدد في البرلمان.

في حزيران (يونيو) ٢٠٢١، وجّه العاهل الأردني الملك عبد الله الثاني بتشكيل «اللجنة الملكية لتحديث المنظومة السياسية»، والتي شارك فيها (٧) شخصيات من الاتجاه الإسلامي، بينهم (٦) من جماعة الإخوان الإسلاميين. وفُسّرت هذه المشاركة في اللجنة بأنّها محاولة من قبل الجماعة من أجل العودة إلى الواجهة. وقد أصدر حزب «جبهة العمل الإسلامي»، الذراع

«لعبت «حماس»، عن طريق رئيس مكتبها السياسي، إسماعيل هنية، في التقريب بين «حزب الله» و«الجماعة»، والذي قام، خلال زيارتين له إلى لبنان، بجمع الأمين العام لـ «حزب الله»، بالأمين العام لـ«الجماعة» مرتين»

التفاعل مع التطورات في فلسطين، خاصة فيما يتعلق بالقدس والمسجد الأقصى. كما وجدت الجماعة في التقارب الأردني-الإسرائيلي الأخير، الذي جاء عبر عدّة اتفاقيات، كاتفاقية «الطاقة مقابل الماء»، و«اتفاقية الغاز»، فرصة للعودة إلى الشارع مجدداً، وتحت شعارات «إدانة خطوات التطبيع».

في الانتخابات البلدية والمجالس اللامركزية، وهي خطوة قرئت على أنّها رسالة اعتراضية للحكومة في إطار الصراع المتصاعد بينهما. وعلى مستوى آخر، ازدادت وتيرة التوجه من قبل الجماعة نحو العودة إلى «الشارع»، خلال العامين الأخيرين، وذلك عبر المشاركة في التحشيد للمظاهرات والدعوة لها، وذلك بشكل خاص في إطار



نقابة المهندسين الأردنيين
Jordan Engineers Association

«لعبت «حماس»، عن طريق رئيس مكتبها السياسي، إسماعيل هنية، في التقريب بين «حزب الله» و«الجماعة»، والذي قام، خلال زيارتين له إلى لبنان، بجمع الأمين العام لـ «حزب الله»، بالأمين العام لـ«الجماعة» مرتين»

تحمل الاسم: «القدس موعدنا»، ضمت
(١٣٢) شخصية، من قطاع غزة والضفة
الغربية والقدس الشرقية.

وفي نهاية آذار (مارس) ٢٠٢٢، أجريت
المرحلة الثانية والنهائية من الانتخابات
البلدية الفلسطينية بالضفة الغربية، ولم
تشمل الانتخابات قطاع غزة، والسبب
أن «حماس» أعلنت مقاطعة الانتخابات،
وهو القرار الذي جاء تبريره على لسان
الناطق باسم الحركة حازم قاسم،
بأنهم «يرفضون إجراء انتخابات المجالس
البلدية والقروية المجزأة، أو المشاركة
فيها، وإعلان السلطة عنها يُعدّ استخفافاً
بالحالة الوطنية والشعبية، وحرفاً للمسار
الوطني العام، وهذا القرار يأتي في توقيت
مريب، لذلك لن تكون حماس جزءاً منه»،
واشترطت حركة حماس للمشاركة «إجراء
الانتخابات الرئاسية والتشريعية».

وبالرغم من قرار المقاطعة، فإنّ
هناك شخصيات قيادية من حماس شاركت
في هذه الانتخابات بشكل شخصي أو تحت
تسمية «مستقلين». وشهدت هذه المشاركة

في فلسطين... «حماس» ومساعي التغلغل

في نهاية نيسان (أبريل) ٢٠٢١، أعلن
رئيس السلطة الفلسطينية محمود عباس
تأجيل الانتخابات العامة، مبرراً ذلك بـ
«عدم ضمان إجرائها في القدس الشرقية».
من جهتها، كانت «حركة المقاومة
الإسلامية» (المعروفة اختصاراً بـ «حماس»)
تستعدّ لخوض الانتخابات، وعند صدور
قرار التأجيل بادرت لاتتقاده، محمّلةً
السلطة مسؤولية «تداعيات القرار»، وقالت
«حماس» في بيان: «إنّ القرار يمثل انقلاباً
على مسار الشراكة والتوافقات الوطنية».
واعتبر ممثلون عن الحركة أنّ عباس تذرّع
بمسألة تصويت الفلسطينيين في القدس
الشرقية لتأجيل الانتخابات، معتبرين أنّه
يريد إرجاءها؛ لأنّه قد يتعرض لهزيمة.

وكانت لجنة الانتخابات الفلسطينية
قد أعلنت قبل قرار التأجيل بنحو شهر
أنّها تسلمت (١٥) قائمة انتخابية للمشاركة
في الانتخابات، بينها قائمة لحركة حماس،

«تداول الجماعة في لبنان حالياً التحرّر من أيّ التزام والاستعداد لتلقي أيّ احتمال، فهي تتواصل مع مختلف الأطراف، بغية الوصول إلى البرلمان»

وعناصر الفصيلين في الضفة الغربية، إلى جانب وجود اتفاق وتفاهم سياسي حول الأهداف المتعلقة بالصراع مع إسرائيل.

في لبنان... عدم تجاوز إطار الطائفة

منذ إعلان الرئيس سعد الحريري في كانون الثاني (يناير) ٢٠٢٢ تعليق عمله السياسي والانتخابي، تحوّلت الأنظار مباشرة باتجاه «الجماعة الإسلامية» لتكون «خليفة» تيار «المستقبل» على السّاحة السّنيّة. وكانت الجماعة، التي تُعتبر بمثابة ممثل الإخوان المسلمين في لبنان، قد عرّفت انتكاسة في انتخابات العام ٢٠١٨، حين لم تتمكن من تحقيق أيّ مقعد نيابي، وانقلب عليها حليفها الأبرز، تيار «المستقبل».

ومع تحضيرات انتخابات العام ٢٠٢٢، المُزمع عقدها في ١٥ أيار (مايو) المقبل، عزّزت الجماعة اتصالاتها مع عدد من القوى السياسية في دوائر انتخابية مختلفة؛ بحيث تنضم معها في اللوائح مع منافستها على المقعد السّنيّ في الدائرة. ومن ذلك كانت اتصالات مكثّفة مع الحزب التقدّمي الاشتراكي لبحث التعاون معه في أكثر من

المستقلة تحالفاً بين حركة «حماس» و«الجهة الشعبية لتحرير فلسطين»، وأظهرت المعطيات وجود نحو (٢٥) قائمة تحالفية بين «حماس» و«الجهة الشعبية»، ترشّحت في (٥٠) هيئة محلية في الضفة الغربية. ولم تتقدم «حماس» بأيّ قائمة بصفتها الحزبية في أيّ من الهيئات المحلية. وشارك كوادر الحركة ضمن قوائم مستقلة أخرى بالتحالف مع مرشحين من فصائل أخرى، أو مع مستقلين ومرشحي عائلات، أو كوادر مهنية.

وجاءت تجربة التحالف بين «حماس» و«الشعبية» لتكرّر، على نطاق أوسع، تجربة سبقتها تمثلت بالتحالف ضمن «قائمة العزم» التي شاركت في انتخابات نقابة المهندسين التي جرت في الضفة الغربية في آب (أغسطس) ٢٠٢١. وقد تمكّنت قائمة العزم من الفوز بغالبية الأصوات، مقابل خسارة قائمة «المهندس الفلسطيني» المحسوبة على حركة فتح. وهو ما أثار التساؤل حول أسباب التقارب بين الفصيلين؛ حماس والجهة الشعبية، في الضفة الغربية. وقد عُزّي ذلك إلى وجود قضايا مشتركة تجمعهما، خصوصاً ما يتعلق بالاستهداف الإسرائيلي لقيادات

«الجماعة حالياً أقرب إلى أداة ورقة بيد تركيا في سوريا وفي أيّ تسوية وحلّ مستقبلي تشارك تركيا في صياغته»

وقد باتت الجماعة الإسلامية اليوم في خندق الرئيس فؤاد السنيورة الذي بدأ العمل على «لمّ شمل» أطراف السنّة الأساسيين من دون إعطائهم أيّ وعودٍ بأخذ دور كبير. وهنا، وبشكل عام، فإنّ الجماعة تعوّل على رافعة لها تحت إطار «الحفاظ على الطائفة السنّية»، في حين أنّ ما ينكشف هو أنّ الجماعة لا تستطيع النأي بعيداً عن خط «المستقبل» رغم النفور القائم بينهما.

وتحاول الجماعة حالياً التحرّر من أيّ التزام والاستعداد لتلقي أيّ احتمال، فهي تتواصل مع مختلف الأطراف، بغية الوصول إلى البرلمان. ولعله في هذا الإطار، جاءت «المسايرة» التي برزت في غياب الحديث عن سلاح «حزب الله»، الذي تعتبره الأكثرية السنّية سلاحاً «غير شرعي»، خلال خطابات الجماعة الأخيرة، وهو ما يعزّيه بعض المراقبين إلى الدور الذي لعبته حركة حماس، عن طريق رئيس مكتبها السياسي، إسماعيل هنية، في «التقريب» بين «حزب الله» و«الجماعة»، والذي قام، خلال زيارتين له إلى لبنان، بجمع الأمين العام لـ «حزب الله»، بالأمين العام لـ «الجماعة»، عزام الأيوبي، مرتين.

دائرة، كذلك سعت للتلاقي مع «حزب الكتائب» في بعض الدوائر.

وحتى الآن، وصل عدد المرشحين الذين أعلنت الجماعة عن تقدمهم للانتخابات إلى (١٠) مرشحين. ويظهر نمط تحرك الجماعة الإسلامية انتخابياً خطّة ذات معالم أساسية، هي: الاتصال بمختلف الأفرقاء السياسيين، والسعي نحو طرح مرشحين في مختلف الدوائر، واستخدامهم كورقة للضغط على الأطراف الأخرى.

وتأتي هذه التحركات من الجماعة في ظلّ تغيرات كبيرة تشهدها «الساحة السنّية»؛ نتيجة تأزم الكتلة الأكبر فيها (تيار المستقبل)، ممّا أسهم في إضعاف وضع الطائفة السنّية ضمن المشهد السياسي اللبناني العام. وبينما باتت الجماعة تنافس اليوم على قيادة الطائفة السنّية في الانتخابات النيابية، فإنّها كانت ترى دائماً أنّ الأولوية في تحالفاتها السياسية يجب أن تكون مع تيار المستقبل، وكان الطرفان حريصين على خوض المعارك الانتخابية جنباً إلى جنب في عدد من الدوائر، رغم الاختلافات السياسية.

«براغماتية الجماعة في سوريا التي دفعتها مرات عدة لبعض المساومات، قد تدفعها من جديد للانخراط في تفاهات وتسويات تبدي فيها الاستعداد للتبدّل والتحوّل عمّا تعلنه من مواقف وخطابات»

أنّه «من الممكن أن تنسحب من الأجسام المعارضة في حال لم تُبدِ التزاماتها بأهداف الثورة».

ومن خلال هذين البيانيين ظهر أنّ الجماعة تحاول النأي بنفسها عن سائر فصائل وأجسام المعارضة السورية، سواء منها التي توصف بالتشدد أو الاعتدال، وذلك بعد أن كانت قد انخرطت معها في العمل المسلّح من خلال دعم فصائل مسلّحة عُرفت بكونها مقرّبة من الإخوان المسلمين، كـ «حركة أحرار الشام»، و«لواء التوحيد» و«حركة نور الدين زكي»، فضلاً عن التقارب والتقاطع مع تنظيمات مسلّحة إسلامية أخرى مثل «جيش الإسلام».

وتسعى الجماعة اليوم أكثر فأكثر لطرح نفسها ضمن المسار التفاوضي خارج «مسار جنيف» والذي تشكّل تركيا، الداعم والحاضن الأكبر للجماعة، إحدى الدول الضامنة والراعية له، وذلك بالمشاركة مع دول أخرى كروسيا وإيران. وتحاول تركيا من خلال المسار أن يكون لتنظيم الإخوان المسلمين دور سياسي في مستقبل سوريا، وبحيث يكون للإخوان المسلمين حضور

في سوريا... مراهنات مستقبلية وحسابات خارجية

في ١٠ تشرين الثاني (نوفمبر) ٢٠٢٠، أعلنت «جماعة الإخوان المسلمين في سوريا»، في بيان لها حمل عنوان «براءة»، عن تبرّتها من تنظيمات «القاعدة»، و«داعش»، و«إيران»، و«كلّ الجماعات والحركات التي على صلة بهم». وجاء في البيان: «نحب أن نوّكد في جماعة الإخوان المسلمين في سوريا براءتنا من فكر الغلو والتكفير بمدارسه وتنظيماته ومنظّماته على امتداد الجغرافيا الإسلامية والعالمية، نبراً من هذا الفكر ومن كلّ ما يصدر عن حامله من تكفير وتقتيل وتفجير».

وفي بيان آخر، أصدرته الجماعة في الـ٣٠ من الشهر ذاته، عبّرت عن رفضها لمسار الحل السياسي القائم في سوريا، وأكدت في البيان أنّها «تفاجأت بخصوص قرار الائتلاف الوطني لقوى الثورة والمعارضة حول تشكيل مفوضية الانتخابات»، مؤكدين على أنّها «خطوة تقع خارج نطاق السياق الوطني الذي يقضي بتشكيل هيئة حكم انتقالي». وأشارت الجماعة في البيان

سياسي ومشاركة سياسية في الحكم بسوريا من خلال الوزراء، واللجنة الدستورية التي تم تشكيلها بالاتفاق بين الأطراف الروسية والتركية والإيرانية وبوجود الأمم المتحدة.

وتحرص الجماعة من جهتها على استغلال الدعم التركي للحصول على مقعد لها في أي صيغة توافقية مستقبلية في سوريا، خاصة من خلال اللجنة الدستورية. وبالرغم من أنّ الشقاق والصدام يبدو شديداً بين الجماعة ونظام الحكم في سوريا، إلا أنّ براغماتية الجماعة التي دفعتها مرات عدة لبعض المساومات، قد تدفعها من جديد للانخراط في تفاهات وتسويات تبدي فيها الاستعداد للتبدّل والتحوّل عمّا تعلنه من مواقف وخطابات.

ويُشار إلى أنّ جماعة الإخوان المسلمين قد كررت الإعلان عن دعمها وتأييدها للعمليات العسكرية التركية في الشمال السوري. كما أنّ الجماعة تشارك في «الائتلاف الوطني السوري» و«الحكومة السورية المؤقتة» التي تتواجد هيئاتها في المناطق التي تتواجد فيها القوات العسكرية التركية بالشمال السوري، وترتبط بشكل مباشر بالهيئات المحلية في الولايات التركية الجنوبية المجاورة للشمال السوري، ممّا يجعل الجماعة حالياً أقرب إلى أداة وورقة بيد تركيا في سوريا وفي أيّ تسوية وحلّ مستقبلي تشارك تركيا في صياغته.



ابراهيم غرايبة
كاتب أردني

الإخوان المسلمون في الأردن: انحسار متسارع



والملفت أكثر في سلوك الإخوان المسلمين
أنهم تقبلوا الهزائم الانتخابية من غير
ضجة أو احتجاج كما كانت عادتهم في
الأعوام والعقود الماضية، وآثروا الانسحاب
في صمت وهدوء، والحال أنه سلوك محير
يحتاج إلى تفسير.

تعتبر نقابة المهندسين أهمّ حصن
للإخوان المسلمين منذ (٢٥) عاماً، وهي
بالنسبة إليهم أهمّ من مجلس النواب

يمكن ملاحظة مؤشرات على انحسار
متسارع أقرب إلى الانهيار في جماعة الإخوان
المسلمين في الأردن، فبعد الانتخابات النيابية
التي جرت في العام ٢٠٢٠، وحصلت الجماعة
فيها على نتائج ضئيلة وباهتة، انسحبت
من الانتخابات البلدية واللامركزية التي
جرت في ٢٢ آذار (مارس) الماضي، وانسحبت
أيضاً من انتخابات نقابة المهندسين، ولم
ينجح أحد من قائمة الإخوان المسلمين
في انتخابات نقابة المهندسين الزراعيين،

«تريد الجماعة تجنبّ المواجهة مع الحكومة، وإبقاء الباب مفتوحاً للتفاهم وعودة المشاركة، ويأمل الإخوان أن تتغير الأوضاع السياسية والإقليمية لصالحهم، أو أن تحتاج الحكومة إليهم مرة أخرى في أزماتها السياسية والشعبية»

تحريك الجماعة، وهذا يجعلها تفقد زمام المبادرة والقدرة على التنظيم ومواجهة المنافسين والمعارضين، ولأجل تقليل الخسائر والأزمات فإنّ الإخوان يفضلون الهدوء والانسحاب.

٢- لم يعد لدى الجماعة منذ العام ٢٠٠٨ قيادة فعلية موحدة و متماسكة، وفي جماعة تعودت تاريخياً أن تتبع على نحو انسيابي قيادات كارزمية لم تعد تعرف وجهة معينة، ولا تسلك سياسات أو استراتيجيات واضحة.

٣- تخشى الجماعة فتح ملفات مالية، ويحاول قاداتها التستر على الأموال والعقارات المسجلة باسمهم أو المودعة لديهم، وهم يخشون مصادرتها أو يريدون الاستيلاء عليها لأبنائهم وعائلاتهم. وفي ذلك فإنّهم يخافون من أزمة داخلية وتنظيمية أكثر ممّا يخافون من أزمة قانونية، وبالطبع فإنّ الخلافات المالية الداخلية سوف تفتح أبواباً من الانقسامات والانسحابات الكبرى والجماعية.

والبليات. وتضم النقابة في عضويتها حوالي (٢٠٠) ألف مهندس، وتمتلك أموالاً واستثمارات تزيد على ملياري دولار، وتشكّل ساحة أساسية للعمل التنظيمي، واستقطاب الشباب والداعمين، وتوظيف عدد كبير من أعضاء المجموعة. كما أنّها تمثل مورداً مالياً شخصياً مهماً لقيادة الجماعة النقابيين، ووسيلة للاستثمار الشخصي والجماعي، خاصة في الأراضي التي أصبحت المورد الأكثر جاذبية في الأردن للدخار والاستثمار الآمن، وتغطية تدفق الأموال وتحويلها ثمّ إعادة تحريكها وإنتاجها بأرباح مضاعفة.

لماذا يسير الإخوان في اتجاه الانسحاب الهادئ، وقبول الهزائم دون اعتراض؟ قد يكون هذا لأحد الأسباب التالية، أو أكثر من سبب واحد، وربما جميعها:

١- يواجه الإخوان المسلمون منذ ٢٠١٣ سلسلة من الضربات والهزائم والانقسامات الداخلية العميقة، ولم تعد الجماعة تملك الإمكانية المنظمة والمتماسكة لدرجة

«دخلت الجماعة في الأعوام الـ(١٠) الماضية في سلسلة من الأزمات والانقسامات المتتالية، وتواجه مجموعة من الاستحقاقات القانونية والسياسية، التي تجعل اختفاءها من الخريطة السياسية والوجود الواقعي ممكناً»

اتجاه الانسحاب والتهدئة الشاملة من أجل ترتيب عودة قادة حماس وترتيب إقامة أمانة وهدئة في الأردن.

وفي المقابل، فإن الجماعة التي تتحوّل فعلياً إلى حماس الفلسطينيين في الخارج تحاول أن ترتب مع الدولة الأردنية تحالفاً سياسياً مريحاً، تبتعد بموجبه الجماعة عن العمل السياسي والنقابي والبلدي والعام، ويقتصر عملها ودورها على العمل الإعلامي والسياسي للقضية الفلسطينية، ضمن سياسات التحالف والمشاركة مع الدولة الأردنية.

ومن المعلوم أنّ قيادة حماس في الخارج تواجه أزمة كبرى بعد استقلال الحركة في غزة عنها، وابتعادها نهائياً عن قيادة الخارج التي صارت تعلن عن نفسها بأنّها تمثل الفلسطينيين في الخارج، كما أنّها تواجه تحديات القدرة على العمل والبقاء في ظل السياسات الجديدة لتركيا وقطر. وصارت الأولوية القصوى لهذه المجموعة ترتيب وتسوية أوضاعها القانونية

٤- تريد جماعة الإخوان المسلمين تجنّب المواجهة مع الحكومة، وإبقاء الباب مفتوحاً للتفاهم وعودة المشاركة، ويأمل الإخوان المسلمون أن تتغير الأوضاع السياسية والإقليمية لصالحهم، أو أن تحتاج الحكومة إليهم مرة أخرى في أزماتها السياسية والشعبية، ويريدون عندما تأتي هذه الظروف أن تتاح لهم الفرصة للعودة دون مزيد من الخسائر والعداوات والمواجهات.

٥- تواجه ظاهرة الإسلام السياسي في جميع أنحاء العالم الإسلامي أزمة كبرى، وتبدو في طريقها إلى الاختفاء، فلم تعد تجذب المتدينين والأجيال الجديدة من الشباب، وتشكل اتجاهات وقيم دينية وسياسية واجتماعية جديدة بعيدة عن الجماعات الدينية السياسية.

٦- الجماعة في الأردن التي أصبحت تحت هيمنة حركة حماس منذ العام ٢٠٠٨ تحمل هواجس قيادة الحركة في الخارج، وتؤثر حماس (الخارج) على الجماعة في

اجتماع تأسيسي حضره حوالي (٣٠٠) من أعضاء الإخوان وقياداتهم، عن التحضير لحزب سياسي جديد، وتشكّل هذا الحزب بالفعل تحت اسم «الشراكة والإنقاذ» بقيادة سالم فلاحات رئيس الجماعة بين عامي ٢٠٠٦ - ٢٠٠٨.

وأما حزب الجماعة (جبهة العمل الإسلامي)، فإنه يكاد يكون ليس موجوداً؛ بسبب الانقسامات والانسحابات والشعور العام بالسأم وعدم الجدوى، وتتصاعد دعوات وأفكار قوية في وسط الجماعة للانسحاب من العمل السياسي والنقابي. وفي ظل التحولات السياسية المتوقعة والتي ستطال عمل الأحزاب السياسية على نحو جوهري؛ فإنّ الحزب يواجه استحقاق إعادة تشكيل نفسه وفق توجهات وبرامج وتسميات جديدة، إذ لا يتوقع أن يظلّ مجالاً للأحزاب الإيديولوجية والدينية البعيدة عن البرامج العملية والواقعية.

والشخصية، وربما تكون للدخول باتفاقيات ونقاهمات مع الحكومة الأردنية بأيّ ثمن!

دخلت الجماعة في الأعوام الـ(١٠) الماضية في سلسلة من الأزمات والانقسامات المتتالية، وتواجه مجموعة من الاستحقاقات القانونية والسياسية، التي تجعل اختفاءها من الخريطة السياسية والوجود الواقعي ممكناً أو قابلاً للتحقق بهدوء ومن دون مواجهة مع السلطة. ستتوارى إلى الظل أو تتحوّل إلى تركة يتقاسمها شركاء متشاكسون كثر. فبعد انسحاب عدد كبير من أعضاء الجماعة ليشكلوا حزب الوسط الإسلامي، انسحبت مجموعة أخرى كبيرة لتشكّل المبادرة الوطنية للبناء، والتي اشتهرت بالتسمية الإعلامية «زمزم» نسبة إلى اسم الفندق الذي عُقد فيه الاجتماع التأسيسي للمبادرة، ثم تقدّمت مجموعة من الإخوان المسلمين، وعلى رأسهم رئيس الجماعة السابق عبد المجيد الذنبيات (١٩٩٤ - ٢٠٠٦)، لتسجيل جمعية الإخوان المسلمين، واعتبرت الجماعة المسجّلة نفسها أنّها الجماعة القانونية، وأنّ الجماعة السابقة لم تعد قانونية، ثم أعلنت مبادرة زمزم، بدعم وتنسيق مع الجماعة «المسجلة»، تيّتها تشكيل حزب سياسي جديد. وفي الأزمة التي نشأت بسبب عملية التسجيل أو التصحيح القانوني للجماعة، تشكّل تيار إخواني لم يجد نفسه مع الإخوان السابقين ولا الإخوان الجدد، وأطلقت الصحافة على هذا التيار اسم الحكماء، لكنّه أعلن عن نفسه أخيراً باسم تيار الإنقاذ، وأعلن في



سامح اسماعيل
كاتب مصري

الإخوان المسلمون في مصر والسودان والصومال .. تقدير موقف



التنظيمية بشكل حاد بعد اعتقال محمود عزت، وصدور أحكام قضائية صارمة ضد قيادات التنظيم وعدد من الأعضاء.

- الانقسام التنظيمي بين (٣) جهات؛
جهة إبراهيم منير في لندن، وجهة محمود حسين ومصطفى طلحة في إسطنبول، وجهة المتمردین في الداخل ومعظمهم من الشباب ذوي النزعة الراديكالية، والذين يوالون القيادي السابق محمد كمال، أضف

على الصعيد التنظيمي، تعاني الجماعة في مصر من الارتباك الشديد، وقد أصبحت عناصر التنظيم تعيش فيما يشبه الجزر المنعزلة، مع تعدد الولاءات، وفي ظل التحولات الإقليمية الحادة، حيث انفرط لأول مرة عقد التنظيم لعدة عوامل هي:

- وجود قيادات الداخل من الصف الأول والثاني داخل السجن، وتردّي الحالة

«تعاني الجماعة في مصر، على المستوى التنظيمي، من الارتباك الشديد، وقد أصبحت عناصر التنظيم تعيش فيما يشبه الجزر المنعزلة مع تعدد الولاءات»

- صدمة الموقف الأمريكي، وسقوط وهم دعم الإدارة الديمقراطية المحتمل للإخوان، وفشلهم في لقاء الرئيس جو بايدن، مع التحول الاستراتيجي الذي لم تتوقعه الجماعة فيما يتعلق بسياسة الحزب الديموقراطي تجاه الشرق الأوسط بشكل عام، وملف الإسلام السياسي بشكل خاص.

- السقوط المتتابع للأحزاب والأذرع الإخوانية في المنطقة، في السودان وليبيا وتونس والمغرب، كل هذا دفع الجماعة إلى اتباع استراتيجية الكمون والحذر الشديد، مع افتقاد كل عناصر الدعم من قبل التنظيم الدولي.

كل هذه المعطيات دفعت الجماعة في مصر، عبر أذرعها المتباينة، إلى تحديد أولوياتها فيما يلي:

- جمع أكبر قدر من الأنصار والموالين، الأمر الذي عمق من الانقسام التنظيمي

ويمكن ملاحظة ذلك عبر سيل البيانات والتصريحات الصادرة على لسان

إلى ذلك مجموعة كبيرة من سجناء الجماعة، الذين طالبوا التنظيم بتقديم تنازلات والاعتراف بالنظام الحاكم، والعمل على إطلاق سراحهم بأي طريقة.

- التحول في الموقف الإقليمي، والانقلاب التركي على الإخوان، وتقييد حركة التنظيم في الداخل التركي، والحد من انتقاد النظام المصري، مع التقارب التركي الخليجي، وكذا التركي الإسرائيلي، الذي وضع الجماعة في حرج سياسي بالغ.

- الصعوبات التي تواجه حركة الأوعية المالية الإخوانية، مع تراجع الدعم القطري، وانتباه الدوائر الأمنية في أوروبا لحركة الأموال الإخوانية، أضف إلى ذلك إجماع عدد كبير من الأعضاء عن تقديم الاشتراكات الشهرية، نظراً للانقسام التنظيمي، والانفلات الكبير الذي حاق بالإطار الهيكلي للتنظيم، الذي فقد تماسكه للمرة الأولى، وعليه توقفت الإعانات الشهرية لأسر السجناء، مما أفقد الجماعة المزيد من الولاءات، وحدد إلى درجة كبيرة من الحراك التنظيمي، بحيث لم يعد للجماعة صوت في الشارع.

«محمد حبيب: أصبحت الجماعة تفتقد القدرة على التحرك في الشارع، ونشاط المجموعة المركزية الفاعلة فيها بات مقتصرًا، في الغالب، على اللجان الإلكترونية وبث الشائعات، فيما يُعرف بحروب الجيل الرابع»

الإحاطة المتتالية المقدمة أمام الجهات التشريعية هناك، للتحقيق في حركة الأموال الإخوانية، التي نشطت عبر الجمعيات والمؤسسات الخيرية، مثل؛ جمعية الإغاثة الإسلامية وغيرها.

- البحث عن ملاذات آمنة تحسباً لإجراءات ترقية وأوروبية وربما قطرية، تستهدف قيادات التنظيم المقيمين بها

وهنا يمكن القول إنّ قيادات التنظيم اتجهت إلى منطقة الهامش، فيما يتعلق بدوائر نفوذ التنظيم الدولي، لتنتقل من المركز (تركيا- قطر- المغرب العربي- أوروبا) إلى الأطراف في الشرق الأقصى وآسيا (ماليزيا - أندونيسيا - باكستان)، ففي ماليزيا، ينشط الحزب الإسلامي الماليزي (باس) في دوائر السلطة، ويحكم عدداً من الولايات، كما أنّ رئيسه عبد الهادي أوانج هو المبعوث الخاص بالشرق الأوسط، ويستخدم نفوذه الدبلوماسي في دعم الإخوان بشكل دائم.

وفي أندونيسيا، فإنّ حزب العدالة والرفاهية الإخواني ينشط هو الآخر في دوائر السلطة، وقد نجح في عقد عدة شركات

المتحدثين الرسميين عن كلّ جبهة، وآخرها البيان الذي صدر منذ أسبوع من قبل جبهة محمود حسين والمذيل بتوقيع مصطفى طلحة، وجاء فيه: «قررت اللجنة القائمة بعمل فضيلة المرشد العام ما يلي: إنّ مجلس الشورى العام، حسب نصّ اللائحة، هو السلطة العليا للجماعة، وعليه فإنّ أيّ كيان باسم الإخوان المسلمين المصريين لا يلتزم بقرارات مجلس الشورى العام، فهو بذلك كيان أعلن عدم انتمائه لجماعة الإخوان، ومن يشارك في تكوين وإدارة مثل هذا الكيان؛ فقد ألقى نفسه من جماعة الإخوان المسلمين»، ممّا يعكس حالة الاستقطاب الحاد داخل التنظيم.

- البحث عن أبواب خلفية، ومسارات بديلة للأوعية المالية

وفي هذا السياق، تتحرك أموال الإخوان نحو الدول الفاشلة مثل؛ الصومال وأفغانستان، أو تلك التي تتبني نظاماً مالية رخوة مثل؛ بنما، كما تنشط عمليات تأسيس الشركات الوهمية، خاصة في أمريكا اللاتينية والوسطى والكاريبية، في ظل النشاط الذي انتاب السلطات الأمنية في أوروبا، وطلبات

«فرص التنظيم ليست قوية في العودة إلى صدارة المشهد في السودان، وكل ما يسعى إليه هو الإفلات من العقاب، وإبعاد شبح حلّ التنظيم، والمشاركة في الانتخابات حال عقدها»



النائب السابق للمرشد العام، محمد حبيب

بانهيار كلي بعد ما يقارب القرن من الزمان.

يرى حبيب أنّ المجموعة المركزية الفاعلة تعمل بشكل سرّي ومحدود، والجماعة باتت تفتقد القدرة على التحرك في الشارع، وهذه المجموعة باتت تعمل كمجموعات عنقودية منعزلة، تتحين أيّ فرصة للعودة، لكنّ نشاطها في الغالب بات مقتصرًا على اللجان الإلكترونية وبيث الشائعات، فيما يُعرف بحروب الجيل الرابع.

اقتصادية مع عناصر إخوانية، بدعم تركي سابقاً، بينما تمثل الجماعة الإسلامية الباكستانية رأس الحربة القوية للتنظيم الدولي في قلب آسيا، ويحاول أميرها القيادي الإخواني سراج الحق الحشد خلف المشروع الإسلامي القطبي، والإجهاز على حكومة عمران خان.

ولا يمكن إغفال الدور الإيراني؛ حيث تنشط جماعة الإصلاح الإخوانية، برئاسة عبد الرحمن البيراني، في طلب دعم نظام الملاي، عبر الخطوط السياسية المباشرة، وعبر الوسيط الفلسطيني المتمثل في حركة حماس، والتي تربطها علاقات قوية بجماعة الإصلاح، وكذا بالنظام الإيراني.

مداخلة من محمد حبيب النائب السابق للمرشد العام

على المستوى النظري، التنظيم موجود وعناصره موجودة في شتى بقاع مصر، على الصعيد العملي، فإنّ قدرة التنظيم باتت محدودة للغاية، وقد تقطّعت أوصال الجماعة، وفقدت عقلها المدبر، وبات الانقسام الحاد ينذر

«أبرز المميزات التي تقدّمها الصومال للتنظيم الدولي هي سهولة حركة الأموال هناك؛ فمؤشرات الفساد مرتفعة جداً في ظل عدم وجود رقابة محكمة»

العام ١٩٩١، الذي أدّى إلى وجود جماعتين للإخوان في السودان: جماعة «الإخوان المسلمين»، ويرأسها الشيخ علي جاويش، وجماعة «الإخوان المسلمين- الإصلاح» برئاسة الشيخ صديق علي البشير، وفي كانون الثاني (يناير) ٢٠١٦ جرت الوحدة بين الجماعتين بوساطة القرضاوي، وتمّ اختيار الشيخ علي جاويش مراقباً عاماً للجماعة في السودان.

حاول الدكتور عوض الله حسن سيد أحمد، رئيس شورى الإخوان، إجراء إصلاحات هيكلية، وقام بالترتيب لإعداد المؤتمر العام، لاختيار المراقب العام بصورة ديمقراطية، ممّا أغضب الشيخ علي جاويش، فأصدر قراراً بتجميد المكتب التنفيذي، وحلّ مجلس الشورى، وإلغاء المؤتمر العام، فقام مجلس الشورى بعزله في جلسة طارئة، وانتخب الشيخ الحبر يوسف نور الدائم مراقباً عاماً مكلفاً، فرفضت مجموعة علي جاويش الاعتراف به، وحدث الانقسام من جديد.

انعقد المؤتمر العام، واختار الدكتور عوض الله حسن سيد أحمد، مراقباً عاماً، في حين استمر رفض جناح علي جاويش

عن سيناريوهات المستقبل، يرى حبيب أنّ مصير الإخوان بات مرتيناً بمسار الأحداث على الصعيد الخارجي، فحتى لو نجحت جبهة حسين / طلبية في ابتلاع التنظيم، فإنّها سوف تغامر بمصير الجماعة، في حال حدوث تحول تريكى حاد (متوقع)، وتبقى مطالبة بالمغادرة، والبحث عن شتات آخر، لكنّه يستبعد إمكانية هيمنة مجموعة إسطنبول على الجماعة، ذلك أنّ جبهة منير تحظى بتأييد القيادات الفاعلة من أمثال يوسف ندا.

في النهاية، يتوقع محمد حبيب استمرار الانشقاق، وتحول الصراع على جسد الجماعة، إلى صراع على أموالها، وربما تفتت كلّ جبهة إلى جهات، لتسقط مفاهيم البيعة والولاء والبراء، وتحكم الجماعة التكتلات العائلية، والمصالح المالية، ويصبح التنظيم بعد فترة من تراث الماضي.

الإخوان المسلمون في السودان الوضع التنظيمي

شهدت جماعة الإخوان في السودان عدة انقسامات تاريخية، كان أبرزها انقسام



الدكتور عادل على الله إبراهيم

«انبطاح لا فائدة ترجى منه، فضلاً عن أنّه مخالف لقيم ثورة كانون الأول (ديسمبر)». في منتصف آذار (مارس) الماضي، انتخب المؤتمر العام لجماعة الإخوان (جناح عوض الله) مجلس الشورى الجديد، وتمّ اختيار سيف الدين أرباب رئيساً للمجلس، والمهندس الصادق أبو شورة نائباً للرئيس، وأرجأ المجلس انتخاب بقية الأجهزة إلى الدورة المقبلة.

انعقد المؤتمر العام بالخرطوم تحت شعار: (آفاق وتحديات المستقبل)، بمشاركة ممثلين لأعضاء الجماعة من ولايات السودان المختلفة، وسبق ذلك في منتصف شباط (فبراير) الماضي، انعقاد المؤتمر القاعدي للجماعة بمنطقة ودالنورة محلية ٢٤ القرشي ولاية الجزيرة، بحضور المراقب العام عوض الله حسن سيد أحمد،

لما يحدث، وتوفي الشيخ علي جاويش، في كانون الأول (ديسمبر) ٢٠١٨، ليخلفه الدكتور عادل على الله إبراهيم، أستاذ التفسير بجامعة الرباط بالخرطوم.

يُعدّ جناح عوض الله حسن سيد أحمد هو الجناح الأكثر عدداً ونشاطاً وتأثيراً، ويعتبره كثيرون الممثل الحقيقي للإخوان في السودان، بينما يرتبط جناح عادل على الله إبراهيم بالجماعة الأم في مصر، التي تعتبره الممثل الرسمي للتنظيم بالسودان.

نشاط سياسي مكثف لجناح عوض الله حسن

في الأيام الأخيرة للثورة السودانية، سجل عوض الله حسن حضوراً دعائياً، وظلّ طيلة الفترة اللاحقة يحاول اللحاق بالأحداث، مسجلاً اعتراضه على المجلس الانتقالي وتوجهاته العلمانية، داعياً إلى التظاهر ضدّ غالبية القرارات التي وصفها بالحرب ضدّ الإسلام، كما شارك بشكل مكثف في التحريض في الحملة ضدّ مدير المناهج والبحث التربوي السوداني، عمر أحمد القراري، بزعم احتواء كتاب التاريخ المقرر للصف السادس على صورة للوحة خلق آدم، لمايكل أنجلو، التي اعتبرتها جماعة الإخوان تجسيدا للذات الإلهية. كما وصف عوض الله حسن إجازة الحكومة الانتقالية إلغاء قانون مقاطعة إسرائيل، بعطاء من لا يملك لمن لا يستحق، وأضاف:

والقيادي بالجماعة أمية يوسف حسن أبوفداية، وشارك في المؤتمر القاعدي عدد من القيادات السياسية، ودعا فيه المراقب العام جميع الأحزاب السياسية والمدنية ومكونات المجتمع المدني إلى كلمة سواء، تجمع كل أطراف المجتمع على التوافق الوطني، وطالب بإطلاق سراح السجناء، بينما شدّد مسؤول الجماعة بالمنطقة، عثمان عبد الله بابكر، على المحافظة على القيم الإسلامية وتعاليم الدين الإسلامي، ومحاربة العادات والتقاليد التي تضر بالمجتمع.

ويرتبط جناح عوض الله حسن بعلاقات قوية بالأمين الأول للمؤتمر الشعبي، الدكتور مختار حمزة، الذي التقى بالوفد الاتحادي لجماعة الإخوان الزائر لولاية البحر الأحمر، واتفق الطرفان على تنظيم العمل السياسي.

عادل على الله إبراهيم ، وحضور باهت

منذ أن تمّ انتخابه في كانون الثاني (يناير) ٢٠١٩، يعيش الدكتور عادل على الله إبراهيم، حالة من التهميش، ولم يتبقّ معه سوى مجموعة علي جاويش، مع دعم بقايا التنظيم في مصر، وفلول الهاربين إلى السودان، ويفتقد الدعم المالي الذي يحظى به الجناح الآخر، ونشاطه مقتصر على الخطاب الديني الدعوي، في ظل محدودية دوره السياسي، وينشط

في إلقاء الدروس والمحاضرات الدينية، والجناح ككل في حالة كمون سياسي، وآخر بيان سياسي أصدره الجناح، كان في ١٢ شباط (فبراير) الماضي، وقال فيه: «نجدد رفضنا القاطع للتطبيع مع دولة الاحتلال الصهيوني المارقة، الذي لا يتفق مع مبادئ وقيم وأخلاق الشعب السوداني الأصيل، وندعو الحكومة إلى التراجع الفوري عن هذه العلاقة المحرمة، التي لا يجني منها السودان غير الهزيمة والتبعية والانكسار، كما نشدد على موقف الاتحاد الأفريقي، برفض قبول عضوية الكيان المحتل بصفة مراقب، والذي يتسق مع توجه الشعوب الأفريقية نحو التحرر، ومقاومة كل أشكال التبعية والاستعمار». وسبق ذلك في ٢ كانون الثاني (يناير) الماضي إصدار تهنئة للشعب السوداني في ذكرى الاستقلال، قال فيه: «الإخوان المسلمون يدعون إلى الإجماع على برنامج وطني، يمثل الحد الأدنى من التوافق بين القوى السياسية والاجتماعية»، وطالب بتأجيل كافة القضايا الخلافية، وحقن الدماء، وتشكيل المجلس التشريعي الانتقالي، والمصالحة بين القبائل، والتوافق على قانون الانتخابات، وأسس صناعة الدستور.

كان ظهوره الأخير أثناء إحياء الذكرى الرابعة لرحيل الشيخ صادق عبد الله عبدالماجد يوم ٢٩ آذار (مارس) بمسجد الشيخ صادق بوندوباوي، وتحدث عن مآثر القيادي الإخواني الراحل.

لم تسلم الحركة من الانشقاقات المتتابة، وباتت الجماعة تتوزع على عدة أذرع هي: حركة الإصلاح، ويتزعمها محمد حسين عيسى، الحركة الإسلامية في القرن الأفريقي «دمج الجديد»، ويتزعمها محمد يوسف، وحركة التغيير بزعامة الشيخ أحمد غريري، وحزب المجتمع الصومالي بزعامة عمر طاهر.

يستفيد الإخوان في الصومال من نظام المحاصصة القبلية، وتنشط الجماعة على صعيد البناء التحتي، وخاصة فيما يتعلق بالنشاط الاجتماعي، والتعليم، وتحقيق التمرد عن طريق تقديم الخدمات المتعددة، وعلى الصعيد السياسي، فإنها تسعى عبر أذرعها المختلفة تجاه التمكين، ويرى مراقبون أنها تتأهب لاقتناص منصب الرئيس، وربما المفارقة هنا أن الدور الدعوي للإخوان في الصومال ليس هو الدور الرئيسي، ذلك أن نمط التدين السائد لا يحتاج للدعاية الدينية، وقد حكمت حركة الشباب بكل تشدها لفترة، لكن الجماعة تسعى جاهدة إلى الانتشار، عبر العمل داخل دوائر المكونات السياسية والقبلية في الصومال، وجدير بالذكر أن الإخوان أيدوا التدخل العسكري الإثيوبي ضد نظام المحاكم الإسلامية.

يتأهب الإخوان لخوض غمار الانتخابات الرئاسية، ومن ضمن المرشحين، الرئيس السابق شريف شيخ أحمد، المحسوب على الفكر الإخواني.

من المتوقع أن يستمر تضاؤل فرص جناح عادل على الله إبراهيم، في ظل النشاط المكثف للجناح الآخر، بحيث يبقى الخيار الوحيد أمامه هو قبول الاتحاد مرة أخرى.

بشكل عام، فإن فرص التنظيم ككل ليست قوية في العودة إلى صدارة المشهد، وكل ما يسعى إليه هو الإفلات من العقاب، وإبعاد شبح حل التنظيم، والمشاركة في الانتخابات حال عقدها، للانخراط ضمن دوائر الفعل السياسي مرة أخرى.

الإخوان المسلمون في الصومال

تعدّ حركة الإصلاح الصومالية هي الممثل الرسمي الأول لجماعة الإخوان في الصومال منذ العام ١٩٧٨، وباتت دائرة الصومال جزءاً رئيسياً من التنظيم الدولي في العام ١٩٨٧، وقد انحصرت نشاطها في منطقة شرق أفريقيا، ليقتصر على الصومال، ولجأت الحركة في عهد الرئيس السابق سياد بري إلى العمل السري، حيث تعرضت للملاحقات الأمنية.

شاركت حركة الإصلاح بشكل مكثف في مؤتمر عرتا في جيبوتي، ونجحت في تحقيق تمثيل برلماني بنحو (٢٠) نائباً، واقتنصت منصب نائب رئيس البرلمان، والحركة من أبرز الداعمين للرئيس محمد عبد الله فرماجو.

أبرز المميزات التي تقدّمها الصومال
للتنظيم الدولي هي سهولة حركة الأموال
هناك؛ فمؤشرات الفساد مرتفعة جداً،
في ظل عدم وجود رقابة محكمة، وقد
ظهر إلى السطح حجم الاستثمارات المالية
الإخوانية في الصومال، مع احتدام الصراع
بين جبهة إبراهيم منير في لندن، وجبهة
محمود حسين في إسطنبول؛ حيث حاولت
مجموعة منير، بشتى الطرق، السيطرة على
استثمارات الجماعة في الصومال والسودان.



منتصر حمادة
كاتب مغربي

الإخوان المسلمون في الدول المغاربية.. تقدير موقف



ومع أنّ الجماعة وفروعها لم تصنف جماعة إرهابية في الدول المغاربية، حتى إنّها تشتغل في مؤسسات الدولة أو حاضرة في المنظمات الأهلية والعمل الطلابي والنقابي وغيره، وبالرغم من ذلك، لم يخرج أداء مجمل الجماعات والأحزاب الإخوانية المحسوبة على الإخوان في الدول المغاربية، على واقع التراجع التنظيمي والأزمات الداخلية وكثرة الانتقادات الصادرة عن الجميع، بما في ذلك عن نسبة من أتباع

هناك مجموعة من القواسم المشتركة في أداء جماعات الإخوان المسلمين في الدول المغاربية؛ أي في المغرب والجزائر وتونس وموريتانيا وليبيا، وهي قواسم لا تختلف كثيراً عمّا أصبحت تمرّ به الجماعة في المنطقة العربية، وفي مقدمة هذه القواسم تراجع الشعبية لدى الرأي العام، وكثرة الخلافات أو الصدمات مع النخب، وخاصة النخب السياسية والفكرية، وانسحاب وانفصال عن المشروع... إلخ.



هناك مجموعة من القواسم المشتركة في أداء جماعات الإخوان المسلمين في الدول المغاربية

هي حالة تأزم إخواني مغاربي تميز أغلب الحركات والأحزاب الإسلامية المحسوبة على المرجعية الإخوانية بالتحديد، بخلاف حالة الحركات السلفية أو الظاهرة الجهادية، التي تبقى أقلية أساساً، إضافة إلى أن التيار السلفي يمرّ بمراجعات، بينما الحالة الجهادية غير مقبول بها أساساً من لدن الرأي العام المغاربي، والأحرى من لدن الحكومات والأنظمة.

وفيما يلي (0) وقفات مع أداء المشاريع الإخوانية في الدول المغاربية، وهو أداء متباين ومتعدد الأوجه والجبهات، وإن كان يمرّ بحالة نكوص أو تراجع ظرفي بحكم تطورات الساحة السياسية والأمنية والاستراتيجية في المنطقة العربية، إلا أن الأمر يهم ظاهر الصورة؛ لأنّ التراجعات السياسية والحزبية، بما في ذلك الفشل في الاستحقاقات الانتخابية، الرئاسية أو

الجماعة، والذين انضم بعضهم إلى أحزاب سياسية منافسة، بحكم بقاء الهاجس السياسي، أو أخذوا مسافة من الإيديولوجية الإسلامية، وطرقوا باب العمل الصوفي، كما نعاين مع نسبة من شباب الإخوان على الخصوص.

من منظور إخواني صرف، لا يوجد مشروع أداء إخواني في دولة من الدول المغاربية يبعث على التفاؤل، من موريتانيا إلى ليبيا، مروراً بالمغرب والجزائر وتونس، كما تلخص ذلك مثلاً الهزائم الانتخابية التي تعرّض لها إخوان المغرب في أيلول (سبتمبر) ٢٠٢١، ومؤشرات المتابعات القضائية التي تطال بعض قيادات المشروع في تونس، والأمر نفسه مع حالة التشرذم التنظيمي الذي يُميز أداء إخوان الجزائر، أو حالة التراجع التنظيمي الذي يُميز أداء إخوان موريتانيا.

«من منظور إخواني صرف، لا يوجد مشروع أداء إخواني في دولة من الدول المغاربية يبعث على التفاؤل، من مورتانيا إلى ليبيا، مروراً بالمغرب والجزائر وتونس»

- بالنسبة إلى المشروع الأول [الحركة والحزب]، فإنه يعيش نكسة تنظيمية وأزمة إيديولوجية وتراجعاً كبيراً في الشعبية الانتخابية (انتقل من الرتبة الأولى في تشريعات ٢٠١١ و٢٠١٦ نحو الرتبة ٨ في تشريعات ٢٠٢١)، خاصة أنه كان يقود العمل الحكومي من جهة، وكان يقود تسيير كبرى بلديات كبرى المدن المغربية (الدار البيضاء، الرباط، فاس، طنجة، مراكش، تطوان.. إلخ).

كانت أحداث «الفوضى الخلاقة» [الربيع العربي] فرصة أمام المشروع من أجل التغلغل أكثر في مؤسسات الدولة ومنظمات المجتمع المدني، وجاءت تشريعات ٢٠١٦، بسياقاتها الإقليمية، لتساهم في تكريس هذا التغلغل، لكن تشريعات ٢٠٢١ أجهزت نسبياً على أحلام التمكين، لأسباب عدة، منها ردة فعل الدولة، وتفاعل النخب، والتصويب العقابي للرأي العام، ضمن أسباب أخرى خاصة بالمشروع نفسه، منها هيمنة نواة إسلامية حركية على حزب ليس إسلامياً كلياً، بما يُفسر استحواذ أعضاء الحركة على أهم المناصب في الحزب، وبالتالي تهميش أطر الحزب القادمين من خارج الحركة؛ وصاحب ذلك ظهور مآزق أخلاقية سلطت

التشريعية أو غيرها، لا يفيد بآئنا إزاء تراجع إيديولوجي؛ لأنّ المشاريع حاضرة نسبياً في العمل الأهلي وفي المراكز البحثية وفي المنصات الإعلامية وفي العالم الرقمي وفي المؤسسات الدينية والثقافية وغيرها، مع فوارق في مؤشر الحضور.

الحالة المغربية

هناك تياران إسلاميان بارزان في المغرب؛ الأول محسوب على المرجعية الإخوانية، ونواته حركة «التوحيد والإصلاح»، وحزب «العدالة والتنمية»، حتى إنّ الرئيس السابق للحركة يشغل اليوم منصب «الاتحاد العالمي لعلماء مسلمين» [منظمة إسلامية محسوبة على المشروع الإخواني]؛ والثاني جماعة «العدل والإحسان» المحظورة؛ لأنّها لا تعترف بشرعية مؤسسة إمارة المؤمنين في المغرب، وكان أصلها الإيديولوجي صوفياً بدايةً لأنّ مؤسسها الشيخ عبد السلام ياسين قادم من طريقة صوفية، قبل تأسيس جماعة تصنف في خانة «تسييس التصوف»، لكنّها تضم اليوم عدة مكونات إيديولوجية وصوفية وإخوانية وحتى سلفية.

«هناك ميزة خاصة تهم إخوان الجزائر مقارنة مع أغلب التجارب الإخوانية في المنطقة المغاربية، وعنوانها كثرة الانقسامات والصراعات، إضافة إلى تراجع الثقل الحزبي والسياسي»

الخارج، أو الخلاف حول التعامل مع إرث مؤسس الجماعة، بين تيار يدافع عن الإرث التربوي والدعوي، مقابل تيار ينهل من ذلك الإرث، ولكنّه منهمك أكثر في الإرث السياسي، أو الخلاف حول الانتصار للمرجعية الصوفية على حساب المرجعية السلفية، والخلاف المهم القائم بين الجيل المؤسس للجماعة والأجيال اللاحقة.

أمّا المخاض الأهم الذي تمرّ به الجماعة، فيمكن في الاستقالات والانسحابات من المشروع، إلى درجة أنّ بعض القيادات التي استقالت من المشروع أصدرت أعمالاً نقدية ضد واقع ومستقبل الجماعة، وهذه قضايا غائبة كلياً في خطاب وإعلام الجماعة.

الحالة الجزائرية

هناك ميزة خاصة تهم إخوان الجزائر مقارنة مع أغلب التجارب الإخوانية في المنطقة المغاربية، وعنوانها كثرة الانقسامات والصراعات، إضافة إلى ميزة أخرى نجدها لدى باقي الفروع، وهي تراجع الثقل الحزبي والسياسي.

عليها بعض الأضواء الإعلامية، وحظيت بتأييد أعضاء المشروع، من باب «نصرة التنظيم»، وهو دفاع مشروع أخذاً بعين الاعتبار أنّه سائد مع باقي الإيديولوجيات السياسية، إلا أنّه مع إيديولوجية إسلامية حركية، كان على حساب أدبياتها؛ وأخيراً، تكريس ازدواجية نظرية وعملية مناقضة للخطاب الإسلامي في التفاعل مع عدة قضايا، من قبيل الدفاع عن ممارسة إسلاموية في التعامل مع قضية، والدفاع عن ممارسة سياسية علمانية في الدفاع عن قضية أخرى، (التباين في التعامل مع ملف تطبيع العلاقات المغربية الإسرائيلية مثلاً).

- بالنسبة إلى المشروع الثاني [الجماعة]، فإنّها تعيش مخاضاً تنظيمياً وإيديولوجياً في آن واحد، وبيان ذلك كالتالي:

تؤمن الجماعة بضرورة قيام وتأسيس «دولة الخلافة» حسب أدبيات مرشدها ومؤسّسها، لكنّها تعين واقعاً مغايراً للدول الإسلامية لا يخرج عن وجود الدولة الوطنية؛ هناك أيضاً مخاض وخلافات داخلية لدى الجماعة بخصوص التعامل مع قضايا الداخل مقارنة مع قضايا

«يعيش إخوان تونس على إيقاع أزمات تنظيمية من جهة خاصة بالمشروع نفسه، وأزمات خارجية تهم علاقتهم مع مؤسسات الدولة وفي مقدمتها؛ الرئاسة والقضاء، وأزمة الثالثة مع الرأي العام»

وقضايا المرأة والشباب والجامعات، وبها الآلاف من الإخوان؛ وأخيراً، «جبهة العدالة والتنمية»، ويتعلق الأمر بحزب سياسي إخواني، أسسه الشيخ عبد الله جاب الله في ٣٠ تموز (يوليو) ٢٠١١ بعد انسحابه من «حركة الإصلاح الوطني»، ويوجد حالياً ضمن أحزاب المعارضة النيابية، ولكنه حزب متواضع تنظيمياً.

الملاحظ في هذه التيارات أعلاه، وخاصة التيار الإخواني والتيار النهضوي، أنّهما يضمنان تيارات فرعية، بمعنى أنّ سمة التشرذم والتشتت هي عنوان الحالة الإخوانية في الجزائر، وهي السمة القائمة منذ عقدين على الأقل؛ أي منذ نهاية «العشرية الدموية» [١٩٩٢-٢٠٠٢].

من نتائج واقع الانشقاق الذي يلزم الخريطة الإخوانية الجزائرية أنّه ينعكس على عدة مجالات حيوية، منها المجال السياسي والحزبي، وهذا ما أكدته نتائج آخر استحقاق تشريعي عرفته الجزائر، والذي جرى في ١٢ حزيران (يونيو) ٢٠٢١، حيث شاركت (٦) أحزاب إسلامية، من عائلتين سياسيتين مختلفتين: جاءت العائلة الإخوانية الأولى

بخصوص الميزة الأولى، إخوان الجزائر موزعون على تيارين اثنين على الأقل: الأول إخواني صرف، فكرياً وإيديولوجياً، والثاني نهضوي صرف؛ أي مشروع إخواني منحصر في مراجعات بعد انشقاق عن التيار الأول، ويمكن حصر أهم الحركات الإسلامية الإخوانية الجزائرية في (٣) تنظيمات على الخصوص: «حركة مجتمع السلم»، وتعتبر الذراع السياسية الأبرز للإخوان في الجزائر، وثاني أكبر القوى الإسلامية في الجزائر، نشأت كحزب العام ١٩٩١، بعدما انتقلت الحركة من مرحلة العمل السري إلى العمل العلني، وخاصة في حقبة أحد أهم رموزها، محفوظ نحناح. حدث لاحقاً انشقاق في الحركة ليخرج الشيخ عبد المجيد المناصرة، والذي سيؤسس رفقة الشيخ مصطفى بلمهدي «حركة الدعوة والتغيير» في نيسان (أبريل) العام ٢٠٠٩؛ «حركة الدعوة والتغيير»، وتعدّ الجناح الآخر للإخوان المسلمين في الجزائر، وتمتد عبر مختلف ولايات الجزائر، ولها مجلس شوري وهيئات تتكفل بالملفات الكبرى للدعوة والتربية، كما تضم أقساماً تنظيمية تشرف على العمل اليومي لمختلف شؤون الحركة التنظيمية والتربوية والاجتماعية والسياسية

«أداء إخوان موريتانيا في تراجع سياسي ودعوي على حد سواء، وهذا وضع يكرس ما يُشبه عزلة المشروع في الساحة الموريتانية، وزاد من ذلك تراجع أداء المشروع في المنطقة المغاربية»

الحالة التونسية

كان المشروع الإخواني في تونس تحت وقع الحصار والمطاردة طيلة حكم الرئيس الأسبق زين العابدين بن علي، لكن أحداث «الفوضى الخلاقة» [٢٠١١ - ٢٠١٣] جعلته يعود إلى الواجهة السياسية، ويساهم في تدبير شؤون الدولة، سواء عبر بوابة المؤسسات التشريعية أو المجالس البلدية.

تقف هذه العودة وراء تغلغل المشروع في مؤسسات الدولة، إضافة إلى أنه أصبح حينها [٢٠١١] لاعباً سياسياً ملهماً لباقي التجارب الإخوانية في المنطقة، خاصة أنه يضم أحد أهم المنظرين الإخوان، الداعية الإخواني راشد الغنوشي، وأحد الأسماء التي كانت تستضيفها المراكز البحثية الأمريكية من قبل، في سياق الترويج لأطروحة «الإسلام الديمقراطي» بتعبير نوح فيلدمان.

يجمع المشروع، على غرار باقي الفروع الإخوانية، بين العمل السياسي والعمل الديني، حيث النهل من منهج جماعة الإخوان عقيدةً وسياسةً، بما فيها أفكار

مُجسّدة في التيار المحسوب على جماعة الإخوان المسلمين ممثلاً في «حركة مجتمع السلم»، و«حركة البناء الوطني» المنشقة عنها؛ أمّا العائلة السياسية الثانية، فجاءت مجسّدة في «التيار النهضوي»، ويضم كلاً من «جبهة العدالة والتنمية»، و«حركة النهضة» و«حركة الإصلاح»، و«جبهة الجزائر الجديدة» المنشقة عن الأخيرة بقيادة الصحفي والنائب السابق جمال بن عبد السلام، ولم تخرج حصيلة هذه المشاركة عن تأثير الصراعات القائمة بين الفصائل الحزبية الإخوانية والنهضوية، وبالرغم من مضاعفة عدد المقاعد البرلمانية، إلا أنهم فشلوا في الفوز بالمرتبة الأولى، وكانت هذه الانتخابات محطة مفصلية في بداية أول الجناح النهضوي.

لم تعرف الجزائر أحداث «الفوضى الخلاقة» لأنها مرّت بنسخة أسوأ منها في «العشرية الدموية»، وساهمت تلك الأحداث في تقزيم وزن الإسلاموية، وفي مقدمتها الإسلاموية الإخوانية التي ما زالت حاضرة، ولكنها مشتتة تنظيمياً على (٦) أحزاب، وجاءت انتخابات صيف ٢٠٢١ لتؤكد تواضع الوزن السياسي والانتخابي للمشروع الإخواني.

«لا يشتغل إخوان ليبيا بشكل أحادي، بحكم الارتباط الإيديولوجي مع إخوان المنطقة، ومع الدول الحاضنة أو المؤيدة»

منذ عقد حتى ربيع ٢٠٢٢، جرت عدة تطورات تنظيمية لدى إخوان تونس، ساهمت في إحداث خلخلة تنظيمية داخل أوساط حركة «النهضة»، ومن مؤشرات الخلخلة التي تغذي أزمة المشروع الإعلان عن سلسلة من الاستقالات الجماعية لحوالي (١٠٠) من قيادي الجماعة، في سياق الاعتراض على تفاعل «النهضة» مع قرارات الرئيس التونسي، ومتابعة بعض أعضاء المشروع في عدة قلاقل قضائية وأمنية، وكلها عوامل ساهمت في تراجع شعبية المشروع على جبهتين: الرأي العام والدولة أو النخبة السياسية والأمنية والاقتصادية.

يعيش إخوان تونس على إيقاع أزمات تنظيمية من جهة خاصة بالمشروع نفسه، وأزمات خارجية تهم علاقتهم مع مؤسسات الدولة وفي مقدمتها مؤسسة الرئاسة والمؤسسة القضائية، وأزمة ثالثة مع الرأي العام، بحكم الاحتقان السائد في تونس تفاعلاً مع أداء الحركة طيلة (١٠) أعوام مضت، ممّا جعل صورته اليوم لدى النخبة والعام سلبية ومغايرة كلياً مع تلك التي كانت سائدة منذ عقد.

سيد قطب عن «الحاكمية» و«الجاهلية»، ومجموعة سلفية صغيرة متأثرة بحركة المد السلفي المشرقي، لكن التيار الغالب فيها كان متأثراً بأفكار الجناح القطبي.

ممّا يُميّز المشروع الإخواني التونسي طبيعة هيكلية الحزب، التي تنافس فيها هيكلية باقي الأحزاب السياسية، حيث يتفرع على المؤسسات التالية: هناك أولاً «المؤتمر الوطني العام»، وهو السلطة العليا في الحزب ينعقد بصفة عادية مرة كل (٤) أعوام، واستثنائياً كلما دعت الحاجة إلى ذلك؛ وهناك موازاة معه، «مجلس الشورى»، ويمثل هذا المجلس أعلى مؤسسة قرار بين مؤتمرين، وتتمثل مهامه وصلاحياته في تحديد السياسات العامة للحزب طبقاً لتوجهات المؤتمر الوطني العام؛ مؤسسة رئاسة الحزب، ومؤسسة المكتب التنفيذي، الذي يعتبر أعلى مؤسسة تنفيذية للحزب؛ ثم هيئة النظام والرقابة المالية؛ وهيئة الرقابة والتدقيق المالي؛ والكتلة البرلمانية، ومركز التفكير الاستراتيجي، إضافة إلى أكاديمية التكوين والتأهيل القيادي؛ وتمثيلات الحزب في الخارج؛ وأخيراً الهياكل المحلية والجهوية.

الحالة الموريتانية

رغم تواضع الوزن التنظيمي لإخوان موريتانيا، الذي تأسس منذ (٤) عقود ونيف، قبل خروجه الرسمي في عام ٢٠٠٧ تحت اسم «حزب الأمة»، إلا أنه يحذو حذو السياق التاريخي الذي مضى فيه التنظيم «الأم» في مصر، وتشبه ممارسات فرع الجماعة في موريتانيا ما قامت به نظيرتها في مصر قبل ٢٠١١، وأحد المؤشرات في هذا السياق، أن تشريعات حزيان (يونيو) ٢٠١٩، بالغت الجماعة في استعراض قوتها، عبر سلاسل بشرية حاشدة.

ولكن إجمالاً، في قراءة للأداء السياسي لإخوان موريتانيا، وخاصة في فترة ٢٠١٩-٢٠٢٢، اتضح أن الاستحقاقات الانتخابية، والمناسبات السياسية اللاحقة، رسمت حدّاً فاصلاً بين واقعين للإخوان في البلاد، أولهما لعب حزب الإخوان قبل الانتخابات، دور الحزب الذي يشهد تماسكاً ويحوز بعض التعاطف في صفوف المنخدعين ببعض الشعارات وفتات المساعدات التي يوزعها على بعض الأوساط الفقيرة.

على غرار أغلب إخوان الدول المغاربية، تتفرع الخارطة الإخوانية الموريتانية على عدة جهات، سياسية ودعوية واقتصادية وطلابية وغيرها. ففي المجال الاقتصادي مثلاً، يستفيد المشروع من زكاة الأعضاء، خاصة إذا كانوا من كبار التجار، كما أن زعيم الإخوان في

موريتانيا يحمل رتبة قيادية، مستعيناً بقيادات أخرى في هذا السياق، من قبيل: «أمين سر الحركة»، و«رئيس لجنة الاكتتاب»، و«مسؤول الهيكل»، و«رئيس لجنة المناسبات»، و«المسؤول المالي»، و«رئيس لجنة استقبال الضيوف»، ويُباشَر تسيير المنظمات النقابية التابعة للتنظيم، منها نقابات طلابية وعمالية، إضافة إلى هيئات موازية، منها «مركز شنقيط للمالية الإسلامية».

تُعتبر الجبهة الدينية إحدى أهمّ جهات المشروع، ومجسدة في «مركز تكوين العلماء» لإعداد الكوادر من العلماء الدينيين، ويقوده القيادي الإخواني محمد الحسن ولد الددو عضو «الاتحاد العالمي لعلماء المسلمين»، وهناك اتهامات حكومية متكررة ضد المركز تدور في فلك بث خطابات الكراهية والفكر المتطرف.

للمشروع جامعة طلابية، وهي جامعة عبد الله بن ياسين التي يديرها محمد الحسن الددو، وبسبب مرجعيتها الإخوانية، قرّرت الحكومة سحب ترخيص الجامعة، كما رفضت الحكومة منح التراخيص لأنشطة التنظيم الدعائية، ومن ذلك رفض طلب حصول التنظيم على ترخيص بتأسيس إذاعة للقرآن الكريم، كما أغلقت السلطات الموريتانية جمعية «الخير»، وفرع الندوة العالمية للشباب الإسلامي، المحسوبتين على تنظيم «الإخوان»، معلنة أن سبب الإغلاق خرق قانون تسيير الجمعيات في

وعلي الترهوني، رئيس هيئة خبرة الإخوان في العمل السياسي، وتنظيمها واستراتيجياتها الجاهزة والناجعة المستمدة من السياسات العامة الثابتة للتنظيم الدولي المتشعب، ممّا جعلهم يعرفون قواعد اللعبة قبل منافسيه.

مقابل النجاح السياسي والاجتماعي للجماعة بين ٢٠١١ و٢٠١٥، تراجع أدائها وفعالها سياسياً واجتماعياً منذ ٢٠١٥ تتاج مستجدات الوضع الإقليمي، وكان لسقوط حكم الرئيس الإخواني محمد مرسي في مصر نتائج مباشرة على إخوان ليبيا.

بالنسبة إلى مراكز نفوذ المشروع، توجد على الخصوص في مناطق الساحل الغربي كمصراتة والزاوية وخاصة بين العاملين في مجال التجارة، إضافة إلى استقوائهم بأمرأ الحرب وعناصر الميليشيات، لكنّ عددهم الحقيقي يبقى متواضعاً، وهم يعلمون أنّهم لن يستطيعوا الفوز في أيّ انتخابات، كما جاء على لسان رئيس حزب العدالة والبناء محمد صوان في تسجيل مسرّب، لذلك سعوا بكل إمكانياتهم إلى عرقلة انتخابات الـ٢٤ من أيلول (سبتمبر) ٢٠٢٢، من خلال تمسكهم بأن يتمّ أولاً الاستفتاء على مسودة الدستور المرفوضة من أغلب الليبيين، وهو ما يعني تأخير الاستحقاق الانتخابي.

لا يشتغل إخوان ليبيا بشكل أحادي، بحكم الارتباط الإيديولوجي مع إخوان

جوانب التمويل، وتسيير أموال الجمعية، واستخدامها، وغياب التصريح بمصادر التمويل، وكيفية صرف الأموال.

وعموماً، أداء إخوان موريتانيا في تراجع سياسي ودعوي على حد سواء، مع حضور في الواجهة الوعظية والمنظمات الأهلية، وهذا وضع يكرس ما يُشبه عزلة المشروع في الساحة الموريتانية، وزاد من ذلك تراجع أداء المشروع في المنطقة المغاربية.

الحالة الليبية

على غرار الحالة التونسية، كان إخوان ليبيا في موقع المعارضة طيلة حكم العقيد معمر القذافي، قبل العودة إلى الساحة السياسية والحزبية والأهلية مباشرة بعد إسقاط نظام القذافي، مع الإعلان الرسمي عن تأسيس الحزب في نهاية ٢٠١١، تحت اسم «حزب العدالة والبناء» والذي اعتبر ذراعاً سياسية للإخوان.

لم يخرج الأداء الميداني لإخوان ليبيا عن أداء باقي إخوان الدول المغاربية؛ أي الرهان على العمل القاعدي في مختلف أوساط المجتمع، وقد كانوا كذلك قبل سقوط نظام القذافي، والأحرى بعد أحداث «الفوضى الخلاقة»، ونجد في مقدمة الأسماء الإخوانية التي اشتغلت في هذا الإطار الثلاثي؛ علي الصلابي والصادق الغرياني وسليمان دوغة وغيرهم، إضافة إلى زعامات التيار المدني مثل؛ محمود جبريل

المنطقة، ومع الدول الحاضنة أو المؤيدة، إضافة إلى الاستفادة من خلاصات مراكز الأبحاث والعلاقات العامة التي يتعاملون معها في المنطقة والخارج.

للمشروع قدرة على التواجد داخل المؤسسة التشريعية الليبية القادمة في ليبيا؛ ولديه مقدره فكرية وثقافية على احتواء التيار الجهادي وتدبير الإرث الديني المؤسسي لمعمر القذافي، والذي تجسده «مؤسسة الدعوة الإسلامية العالمية»؛ وطبيعة الفعل السياسي والتنظيمي للإسلاميين في المنطقة، مما يُفسر الاستباق الإخواني الليبي لهذه التطورات المستقبلية، عبر الإعلان عن التحول إلى «جمعية الإحياء والتجديد»، حسب ما جاء في بيان صدر يوم ٢ أيار (مايو) ٢٠٢١، وجاء فيه: «نعلن لكل الليبيين أنّ الجماعة قد انتقلت، بتوفيق الله وعونه، إلى جمعية تحمل اسم «الإحياء والتجديد»، وذلك تفاعلاً مع نتائج عدة تطورات ميدانية.



مسلم عبد الودود
صحفي مصري

الإخوان المسلمون في الخليج ..

تقدير موقف



الرئيس المصري الراحل جمال عبد الناصر. مع ذلك لا يزال لدى إخوان الخليج، وفي الكويت أساساً، الملاءة المالية، والقدرة التنظيمية، والمنابر الإعلامية، والوصول إلى البرلمان، والدعم الإقليمي (قطر وتركيا)، والتشبيك مع قوى سياسية وأمنية وعائلية نافذة.

خسارة مصر والخليج أصابت جماعة «الإخوان» في الصميم، على الأقل في

تعاني جماعات «الإخوان» في الخليج ضعفاً وتراجعاً واضحين، لكن تبقى الساحة الكويتية مجالاً لممارسة إخوانية تمثل تحدياً. وربما ليس من المبالغة القول إنّ الخسارات التي لحقت بجماعة «الإخوان المسلمين» في مصر منذ عام ٢٠١٣، والضربة الموجعة التي لحقت بالتنظيم الإخواني في السعودية منذ ٧ سنوات وحتى الآن، هما الحدثان الأكثر سوءاً، من وجهة نظر الجماعة، منذ الحملة التي قادها ضدهم



قامت السعودية بحظر التعامل مع جمعية الإصلاح الاجتماعي الكويتية باعتبارها تابعة لجماعة الإخوان

لمحاصرة تغلغل «الإخوان» في المدارس والجامعات والمؤسسة الدينية في المملكة. وترى الرياض أنها أنجزت عملاً مهماً في هذا الإطار، تكامل وتوازي مع جهودها في الإشراف الصارم على القطاع المصرفي، والتشديد على تنظيم القطاع الخيري، وزيادة العقوبات على تمويل الإرهاب، بل قامت المملكة، أيضاً، بحظر التعامل مع جمعية الإصلاح الاجتماعي الكويتية باعتبارها تابعة لجماعة «الإخوان».

وكانت الكويت قبضت في تموز (يوليو) ٢٠١٩ على خلية إخوانية إرهابية مصرية، وسط أنباء عن أنّ جهاز أمن الدولة الكويتي استدعى شخصيات دينية وأصحاب شركات في الكويت على صلة بالمتهمين في قضية الخلية الإخوانية، التي

المدى المنظور والمتوسط. لقد تمّ ذلك في أقل من عقد واحد. وفاقمها، في الحقبة الأخيرة، الانقسامات الداخلية داخل صفوف الإخوان المسلمين حول قضايا مختلفة؛ مثل شرعية زعيمهم ومرشدتهم.

الجهود التي قادتها أطراف إقليمية فاعلة مناوئة للتوجه الإخواني حققت نجاحات أساسية كبيرة في احتواء التنظيم وهزيمته وانحساره في أكثر من ساحة.

الجهود السعودية في محاصرة الإخوان

المراقب للسنوات التي أصبح فيها الأمير محمد بن سلمان ولياً للعهد في السعودية يلحظ عملاً مؤسسياً متكاملًا

«الحكومة السعودية قطعت الطريق على الإخوان في أن يكونوا عنصراً معطلاً محتملاً لخطط ومشاريع ولي العهد محمد بن سلمان في الانفتاح الاجتماعي وتمكين المرأة والمبادرات والفعاليات السياحية والترفيهية»

المهم في السعودية، أن الحكومة قطعت الطريق عليهم في أن يكونوا عنصراً معطلاً محتملاً لخطط ومشاريع ولي العهد السعودي في الانفتاح الاجتماعي وتمكين المرأة والمبادرات والفعاليات السياحية والترفيهية وتحجيم «الوصاية الدينية» على فئة الشباب والشابات المستهدفين بتلك الفعاليات والمبادرات والخطط الاقتصادية والاجتماعية والثقافية.

نفوذ «الإخوان» في الكويت.. أدواتهم وإمكاناتهم

ما تزال جماعة الإخوان، برغم تراجع قوتها، فاعلة في بعض دول المنطقة. مثلاً يُعدُّ تنظيم «الإخوان المسلمين» في الكويت من أقوى التنظيمات الإخوانية وأوسعها خبرة ومُقدِّرات على مستوى الخليج خاصةً، والمنطقة العربية عموماً، وذلك للأسباب التالية:

١. الملاءة المالية الوفيرة التي يمتلكها التنظيم الإخواني في الكويت مدعوماً بالمؤسسات والشركات والجمعيات الخيرية التي يعمل من خلالها.

تم تسليمها للسلطات المصرية. وقد كشفت صحيفة «القبس» الكويتية عن أن السلطات المصرية أبلغت الكويت بأن عناصر من «خلية الإخوان» تمكنوا من دخول الكويت منتحلين أسماء شخصيات مسيحية.

ما يزال الإخوان في السعودية موجودين ولكنهم يخافون سطوة ولي العهد السعودي، الأمير محمد بن سلمان. مع ذلك لم تصل السعودية معهم للمستوى نفسه الذي تعاملت به الإمارات معهم.

الاحتفاظ بـ«ورقة الإصلاح»

على المستوى السياسي، ما تزال الخطوط السعودية معهم لم تنقطع، ويمكن إحيائها في أي وقت. وهذا لا ينفي الاعتراف بأن السعودية والإمارات تعاملتا مع التنظيم الإخواني بطريقة سليمة، جففت منابعه وأصوله، وقطعت أذرعته وأدواته، وأجهزت محاولاته للتأثير في الطبقات المحافظة والمتدينة، فتراجع بشكل ملحوظ نموذج التدين الذي كان يرتكز على السرديات والأدبيات الإخوانية.



ما يزال الإخوان في السعودية موجودين ولكنهم يخافون سطوة ولي العهد السعودي الأمير محمد بن سلمان

٥. اقتضت السياسات الكويتية التي صاغتها على مدى عقود المؤسسات السيادية والدولة العميقة في الكويت أن تقيم توازنات سياسية وطائفية ودينية من أجل حماية النسيج الكويتي، والابتعاد قدر الإمكان عن خطر الصراع والتصعيد السعودي-الإيراني. هذا تطلب عدم استعداد «الإخوان المسلمين» في الكويت، سواء بذراعهم الاجتماعية «جمعية الإصلاح»، أو ذراعهم السياسية «الحركة الدستورية الإسلامية (حدس)»، فكان هناك بعض التغاضي النسبي عنهم مقروناً باستمرار مع محاولات تحجيمهم واحتواء خطرهم وعدم تمددهم.

٦. اعتادت الحكومات الكويتية المتعاقبة وضمن سياسة توازن بين

٢. إخوان الكويت يعملون بكل قوة في الإعلام ووسائل التواصل الاجتماعي، وهم على تواصل مع تركيا لأنها تحميهم وتستفيد منهم.

٣. على مدى العقود الماضية تراجع مكانة ونفوذ التيارات المدنية والليبرالية والقومية في الكويت.

٤. لطالما لجأ الإسلام السياسي في عموم المنطقة وخارجها إلى الكويت، وإلى تنظيم «الإخوان» في هذا البلد الخليجي، إذ إن هامش الحرية النسبية الموجود في الكويت والوفرة المالية سمح لهم بحجز مكانة مؤثرة في المشهد السياسي والانتخابي في الكويت، وفي لعبة التوازنات الطائفية والدينية والسياسية هناك.

«إخوان الكويت يعملون بكل قوة في الإعلام ووسائل التواصل الاجتماعي وهم على تواصل مع تركيا لأنها تحميهم وتستفيد منهم»

الشخصيات الكويتية ذات المواقع الهامة بما في ذلك شيوخ من الأسرة الحاكمة بفكر جماعة «الإخوان» بعد أن تشرّبوه في المدارس والجامعات على أيدي رجال تعليم وافدين بالأساس من مصر.

الدعم القطري

ليس خافياً على المتابع دعم قناة «الجزيرة» وغيرها من المنصات القطرية للشخصيات الإخوانية في الكويت واستضافتهم على شاشتها، واستضافة قطر ومؤسساتها البحثية والأكاديمية لهم في مؤتمراتها وفعاليتها وأنشطتها المختلفة في الدوحة، إلى جانب استضافة تركيا لكثير من الشخصيات والقيادات الإخوانية من الكويت وغيرها.

بعد وفاة أمير الكويت صباح الأحمد في ٢٠٢٠، كان ذهاب منصب ولي العهد للشيخ مشعل الأحمد قد مثّل إشارة سلبية لـ«الإخوان المسلمين» في الكويت؛ بالنظر إلى أنّ الرجل قادم من خلفية أمنية، حيث سبق له أن تولى رئاسة جهاز أمن الدولة قبل أن يقضي الـ١٦ سنة الأخيرة في منصب نائب رئيس الحرس الوطني بدرجة

المكونات الكويتية المختلفة سياسياً ومناطقياً وطائفيّاً وطبقياً على القيام بمناورة سياسية خطيرة باستقطاب تيارات الإسلام السياسي إلى جانبها بعد أن اشتدت الانتقادات للحكومة من قبل التيارات الإصلاحية والوطنية والليبرالية في مجلس الأمة وخارجها والصحافة ووسائل الاتصال الجماهيري؛ بسبب سوء الإدارة وتفشي الفساد إلى نطاق واسع.

٧. يستغل «الإخوان» في الكويت مسألة التخويف من خطر الشيعة في الكويت ويكررون باستمرار بأنه نظراً لأجواء الانفتاح التي تعيشها الكويت، فقد أسس شيعة موالون لإيران «لوبيّاً» ضخماً يشمل شركات وبنوكاً ومحطات وقود وتأسيس صحف ومجلات وقنوات تلفزيونية، فضلاً عن امتلاك مؤسسات تجارية عديدة، إلى جانب وجودهم في مؤسسات الدولة السيادية وفي مجلس الأمة «البرلمان».

٨. هناك ميل لدى طيف من الطبقة الحاكمة وصناع القرار في الكويت إلى مهادنة «الإخوان» وعدم استئثارهم والحفاظ عليهم كعنصر توازن مع العلمانيين والقوميين، فضلاً عن تأثر بعض

«لطالما لجأ الإسلام السياسي في عموم المنطقة وخارجها إلى تنظيم «الإخوان» في الكويت؛ إذ إنّ هامش الحرية النسبية الموجود في هذا البلد الخليجي والوفرة المالية سمح لهم بحجز مكانة مؤثرة في المشهد السياسي والانتخابي»

التمكين لجماعة الإخوان المسلمين في أكثر
من بلد عربي.

حالياً، يشكل دعم نواب حركة
«حدس» الإخوانية في الكويت لمطلب عدم
التعاون مع رئيس الوزراء الشيخ صباح
الخالد الحمد الصباح انقلاباً جذرياً في
موقف الحركة الدستورية الإسلامية، التي

وزير. وكان السيناريو الأفضل بالنسبة إلى
جماعة «الإخوان» ذهاب هذا المنصب
بالخ الأهمية في منظومة الحكم الكويتية
إلى الشيخ أحمد الفهد الذي جمعته دائماً
علاقات وتنافس شديد مع العديد من
الأعضاء البارزين في الأسرة الحاكمة، في ظلّ
أحاديث عن علاقات قوية تربطه بدولة
قطر؛ الداعمة الأبرز مع تركيا لعملية



ليس خافياً على المتابع دعم قناة الجزيرة القطرية للشخصيات الإخوانية في الكويت واستضافتهم على شاشتها

ممثلين في أجهزة الحكومة البحرينية وفي البرلمان، بل كان منهم وزراء أيضاً

تثبت على مدار الأشهر الماضية مواقف داعمة للشيخ صباح الخالد، وقد لعبت دوراً رئيسياً في إجهاض محاولات لسحب الثقة من وزراء.

قد تكون قطر، راهناً، أكثر حذراً في دعم وتمويل جماعات الإخوان في ليبيا واليمن والعراق وسوريا وغيرها، وهي لا تريد إغضاب مصر وعودة التوتر معها، إلا أنها لن تفرط بهذه الورقة المهمة وستبقى تدعم وترعى وتستضيف قيادات إخوانية، وتراهن على استلامها أدواراً سياسية في بلدانها، بما يدعم، في المحصلة، سياسة قطر الإقليمية. ولا تزال القيادة التركية المتحالفة مع قطر تنظر إلى جماعة الإخوان على أنها قناة لتقوية نفوذها الإقليمي وتعزيز دعمها المحلي.

خصوصية البحرين

للبحرين بعض الخصوصية في التعاطي مع جماعة «الإخوان المسلمين». لقد سمحت خصوصية واقع مملكة البحرين (أقلية سنّية حاکمة في ظل أغلبية شيعية بعضها مؤيد لإيران التي لطالما هددت باحتلال البحرين وتعتبرها جزءاً من أراضيها) باحتضان جماعة «الإخوان المسلمين» في البحرين، وكانت هذه الأخيرة موالية للحكومة ضد الحركات الشيعية التي تطالب بالتغيير في البحرين وخاصة منذ أحداث «الربيع العربي». وبسبب اختلال التركيبة السكانية والطائفية كان الإخوان



مسلم عبد الودود
صحفي مصري

الإخوان المسلمون في اليمن ..

تقدير موقف



تبدو علاقة دولة قطر مع إدارة الرئيس الأمريكي جو بايدن في أحسن أحوالها حالياً، وهذا سيسمح للدوحة في تقوية موقعها في الأزمة اليمنية؛ حيث عادت تمارس أدوارها في دعم حزب الإصلاح الإخواني؛ خاصة في حضرموت وتعز وأبين؛ في سبيل تقليل ومزاحمة نفوذ الأطراف المحلية المتحالفة مع الإمارات في مناطق الجنوب اليمني والوسط.

تراجع نفوذ حزب «الإصلاح» اليمني الإخواني في السنوات الأخيرة، خاصة في الجنوب والوسط، لا سيما مع تصاعد مكاسب ألوية العمالقة، في الأشهر الأخيرة، في شبوة ومديريات بيحان الثلاث، التي كان استولى عليها الحوثي من «الإصلاح» والحكومة الشرعية. لكن ما يزال حزب الإصلاح الإخواني لاعباً مهماً على الساحة، ومن داخل الحكومة الشرعية، وبدعم من قطر وتركيا.



تبدو علاقة دولة قطر مع إدارة الرئيس الأمريكي جو بايدن في أحسن أحوالها حالياً

العمالقة. سيبقى حزب الإصلاح وأطراف الحكومة الشرعية ينتظرون اللحظة المناسبة لاستعادة بعض نفوذهم الذي خسروه في الجنوب والوسط، وستكون الدوحة أكبر داعم لهم في هذا الإطار، وهي بدأت بالفعل تعمل لهذا الهدف.

٣. عدم استبعاد إجراء تفاهات متنوعة بين حزب الإصلاح الإخواني وجماعة الحوثي. وأي خطوة من جانب الدوحة في هذا السياق ستكون محلّ ترحيب من جانب إيران، وحتى لو كانت بعض الأطراف الحوثية لا تثق بالدوحة على هذا الصعيد، فإنّ الدعم الإيراني وربما دعم سلطنة عُمان لهذا المسار، سيقنع الحوثيين بقبوله؛ في ظل سعي الجميع لجني مكاسب سياسية أكبر على وُقوع تشكّل خرائط قوة

سوف تستغل الدوحة لافته المساعدات الإنسانية والإغاثية إلى اليمن لإعادة ترميم علاقاتها وشبكات نفوذها التي تراجعت بوضوح خلال مقاطعة «الرباعية العربية» لقطر منذ ٢٠١٧ وحتى ٢٠٢١.

تشمل أهداف الدوحة في اليمن ما

يلي:

١. تقوية مواقع ونفوذ حزب الإصلاح الإخواني، عبر تقديم الدعم المالي والمساندة السياسية.

٢. محاولة مزاحمة نفوذ الأطراف الموالية للإمارات، وعدم التسليم بترك شبوة أو تعز لقوات المجلس الانتقالي أو النخبة الشبوانية (اسمها الجديد «قوة دفاع شبوة»)، أو قوات طارق صالح وألوية

«تشمّل أهداف الدوحة في اليمن تقوية مواقع ونفوذ حزب الإصلاح الإخواني عبر تقديم الدعم المالي والمساندة السياسية»

ولن ترضى سلطنة عُمان عن نفوذ الإمارات في سقطرى؛ كما أنّ السلطنة غير مرتاحة لنفوذ المجلس الانتقالي في المناطق الجنوبية اليمنية، وربما ستدعم أي أطراف قد تُضعف نفوذ الانتقالي، ومن غير المستبعد أن تكون مع قطر، وحتى الحوثيّ، على الصفحة نفسها في هذا المسعى.

الحوثيّ وحزب الإصلاح و«القاعدة»

سيبقى الحوثيون يسوّقون لمن يسمونهم «إصلاحيين صنعاء»؛ أي ذلك الجناح من حزب الإصلاح الإخواني الذي يتفهم الخطوات الحوثية، ويصفهم الحوثيون بأنهم ضد «عدوان التحالف». وحتى لو كان هذا الجناح ثانوياً، فإنه يمنح المجال لاحتمالات وفرص تواصل حوثي-إخواني، ومن الوارد أنّ قطر سوف تستثمر مزيداً من الموارد والجهود في سبيل تقوية هذا التواصل، لمزاحمة النفوذ الإماراتي في اليمن، وللتماشي مع مساعي إدارة بايدن بإنهاء حرب اليمن بأي ثمن.

ستظل مدينة تعز الجسر الواصل بين الشمال والجنوب، وهي بيئة مختلطة

ونفوذ جديدة، ودفع المجتمع الدولي بحل سياسي أو على الأقل البدء بهدنة تتمدد، وهو أمر وارد في حال إحياء الاتفاق النووي الإيراني وعودة طهران إلى ضخ نفطها وغازها إلى الأسواق العالمية.

٤. محاولة إقناع الرياض بالتسامح مع حزب الإصلاح؛ في ظل غياب بدائل مؤثرة سياسياً وقبلياً على الأرض.

عُمان وأولوياتها ومصالحها

ستبقى سلطنة عُمان لاعباً مهماً في المشهد اليمني، وستحرص على تطوير علاقتها بالحوثيين، وتسهيل حركتهم، تحت لافتة الوساطة.

وستبقى محافظة المهرة هدفاً أساسياً لسلطنة عُمان لممارسة نفوذها وحماية مصالحها في اليمن. وستبقى السلطنة على تواصل مستمر ومتشعب لتمكين نفوذها في المنظومة الاجتماعية والقبلية هناك، وستعزز هذا النفوذ من خلال مشاريع مهمة تحصل عليها في اليمن بالاتفاق مع الحوثيّ، وربما بالشراكة والتفاهم مع قطر.



تراجع نفوذ حزب «الإصلاح» اليمني الإخواني في السنوات الأخيرة

بدأ تنظيم «القاعدة» يُطلُّ برأسه مجدداً مستهدفاً مسؤولين وقيادات في الانتقال الجنوبي، ومثال ذلك محاولة اغتيال قائد الحزام الأمني بأبين العميد عبداللطيف السيد في آذار (مارس) ٢٠٢٢؛ باعتباره خصماً تاريخياً للتنظيم وشكل، منذ سنوات، حجرة عثرة أمام تمدده في المحافظة المطلية على بحر العرب وصولاً للعاصمة المؤقتة عدن. وهناك شكوك بأن حزب الإصلاح الإخواني يوفر مناخاً آمناً لعناصر تنظيم القاعدة، ويعطي الفرصة لعودة عملياته الإرهابية في أبين وحضرموت.

ومتعددة الولاءات والنفوذ، واستفرد أي طرف بالسيطرة عليها مؤثر على نفوذ استراتيجي مهم. لكنها موزعة بين عدد من الأطراف والقوى، وستظل على الأرجح موزعة كذلك، ويحاول حزب الإصلاح الإخواني تمديد نفوذه فيها بدعم قطري وتركبي.

ستبقى سلطنة عُمان لاعباً مهماً في المشهد اليمني وستحرص على تطوير علاقتها بالحوثيين وتسهيل حركتهم تحت لافتة الوساطة

«ستظل الدوحة تركز، مع دعم تركبي، على تقديم المساندة والدعم والتمويل لحزب الإصلاح والقوى القرية منه في الحكومة الشرعية في حضرموت وأبين»



ستبقى سلطنة عُمان لاعباً مهماً في المشهد اليمني وستحرص على تطوير علاقتها بالحوثيين وتسهيل حركتهم تحت لافتة الوساطة

ستبقى الدوحة تركّز، مع دعم تربي، على تقديم المساندة والدعم والتمويل لحزب الإصلاح والقوى القريبة منه في الحكومة الشرعية في حضرموت وأبين، وبالتالي محاولة وقف تراجع النفوذ الإخواني في مناطق الجنوب والوسط، خصوصاً وأنّ الحوثي هو اللاعب المهيمن في مناطق الشمال، وفي هذه الحالة فإنّ عدم قطع الدوحة للتواصل مع الحوثي سيكون مكسباً يصبّ في تقوية أوراق التأثير لديها، والادّعاء بقدرتها على لعب أدوار الوساطة.